تقييم دور إتحاد الصناعات المصرية كأحد مؤسسات المجتمع المدنى فى التحول نحو الناتج القومى الأخضر
(دراسة تطبيقية على غرفة دباغة الجلود)

رسالة مقدمة من الطالب
هشام محمدى عمر الجابى
بكالوريوس تجاره جامعة عين شمس – ١٩٨٣

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
فى العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

٢٠١٣

صفحة الموافقة على الرسالة

تقييم دور إتحاد الصناعات المصرية كأحد مؤسسات المجتمع المدنى فى التحول نحو الناتج القومى الأخضر
(دراسة تطبيقية على غرفة دباغة الجلود)

رسالة مقدمة من الطالب
هشام محمدى عمر الجابى
بكالوريوس تجاره جامعة عين شمس – ١٩٨٣

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
فى العلوم البيئية
قسم الإقتصاد والقانون والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشه الرسالة والموافقه عليها:

التوقيع

١- أ.د/ أحمد فؤاد مندور .....
أستاذ الاقتصاد المتفرغ – كلية التجارة جامعة عين شمس

٢- أ.د/ سهير عادل العطار .....
أستاذ علم الاجتماع – كلية البنات – جامعة عين شمس

٣- أ.د/ مصطفى إبراهيم عوض .....
أستاذ علم الاجتماع المتفرغ بقسم العلوم الإنسانية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس

٤- أ.د/ إبراهيم سعد المصرى .....
أستاذ الاقتصاد – أكاديمية السادات للعلوم الإدارة

٢٠١٣

تقييم دور إتحاد الصناعات المصرية كأحد مؤسسات المجتمع المدنى فى التحول نحو الناتج القومى الأخضر (دراسة تطبيقية على غرفة دباغة الجلود)

رسالة مقدمة من الطالب

هشام محمدى عمر الجابى

بكالوريوس تجاره جامعة عين شمس – ١٩٨٣

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
فى العلوم البيئية
قسم الإقتصاد والقانون والإدارية البيئية

تحت اشراف:

١ـ أ.د/أحمد فؤاد مندور
(أستاذ الاقتصاد المتفرغ – كلية التجارة)

٢ـ أ.د/ سهير عادل العطار
(أستاذ علم الاجتماع – كلية البنات)

ختم الاجازة:
أجيزت الرساله بتاريخ
موافقة مجلس المعهد
موافقة الجامعة

٢٠١٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ

وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

سورة الأحزاب الأية ٥٦

إهداء

أهدى هذا الجهد المتواضع الي أمى التى رحلت عنا هذا العام رحمها الله وجزاها خير الجزاء لما قدمته من جهد وعناء حتى أتم تعليمى أنا و أخوتى.

وإهداء متصل الي والدى عليه رحمة الله الذى تحدى الأمية وذهب الي مدرسة ليلية لينهل من نورالعلم ويحظى بشرف العمل فكان نعم القدوه والمثل .

كما أهديه إلي أحباء قلبى و زهور حياتى زوجتى وأولادي ومحمد فيصل جزاهم الله عنى خير الجزاء ولهم مني كل شكر وعرفان وأمتنان.

هشام محمدى

شكر وتقدير

أتوجة إلي الله عز وجل بالحمد و الشكر الذى هدنا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

ويسعدنى أن أتقدم بالشكر العميق للأستاذ الدكتور:أحمد فؤاد مندور،أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة ،جامعة عين شمس،لإشرافه على الرسالة منذ بدايتها وتحمله الكثير والكثير وتفانيه في العطاء ولتوجيهات سيادته التي لها الفضل فى إنجاز هذه الرسالة بالصورة التى أتمناها.

كما أتقدم بخالص الشكر والثناء والود للأستاذ الدكتور،سهير عادل العطار،أستاذ الإجتماع بكلية البنات،جامعة عين شمس،فذادني شرفا قبول سيادتها الإشراف على هذه الرسالة.

ويسعدنى أن أخص بالشكر السادة المحكمين على هذه الرسالة وأن أتقدم بالشكر العميق للأستاذ الدكتور:مصطفى إبراهيم عوض أستاذ الاجتماع بمعهد الدرسات والبحوث البيئية،جامعة عين شمس والأستاذ الدكتور:إبراهيم سعد المصرى أستاذ الإقتصاد بأكاديمية السادات ،فلهم منى كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم خالص الشكر والتقدير لأسرة معهد الدرسات والبحوث البيئية ،عمالاً وموظفين وأستاذة وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور:أحمد مصطفى العتيق ،عميد المعهد.

الباحث،،،،

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن يقوم به إتحاد الصناعات المصرية والغرف الصناعية التابعة له للمساهمة في تحقيق ناتج قومي قوامه سلع وخدمات تقوم بإنتاجها منشآت قامت بإجراءات الموائمة البيئية بهدف الرقابة على عناصر التلوث وتطبيق سياسة الإنتاج الأنظف والإضطلاع بالمسئولية الإجتماعية

وقد تم إختيار غرفة دباغة الجلود كحالة تطبيقية لقياس أثر القيام بإجراءات الموائمة البيئية على القيمة المضافة والفائض الإجتماعي من خلال إستخدام مقياس " معيار الكفاءة المطلق " للفترة من١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وكذلك في الأوضاع البيئية السائدة .

وعلى الرغم من أن الدراسة أثبتت قدرة المنشأت على تحقيق فائض إجتماعي حال القيام بإجراءات الموائمة البيئية لأن إجراءات الموائمة البيئية تتطلب حزمة من التشريعات لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة وإتحاد الصناعات المصرية بصفة خاصة ، بالإضافة إلى برنامج عمل تتبناه الحكومة للنهوض بالمجتمعات العمرانية الجديدة وخاصة المناطق الصناعية مع تأصيل للدراسات الإقتصادية والمحاسب لما تقدمه البيئة الطبيعية من سلع وخدمات للوصول إلى الناتج القومي الأخضر .

ملخص الدراسة

أو لاً: المقدمة وعرض المشكلة .

تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين في مصر بوعي متزايد نحو البيئة والعمل على حمايتها وقد أسفرهذا الوعي عن صدورالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بالإضافة إلى مجموعة من القوانين الأخرى التي أسهمت في حماية البيئة الطبيعية وقد تزامن صدور هذه القوانين مع إستحداث وزارة جديدة للبيئة في عام ١٩٩٧ (وزارة الدولة لشئون البيئة) .

- وبالإضافة إلى تبني إستراتيجية بيئية تنقل مصر إلى القرن الحادي والعشرين ومدتها خمسة عشر عاماً من عام ٢٠٠٢إلى ٢٠١٧ وتعمل هذه الإستراتيجية على إيجاد حزمة من البرامج والأنشطة تحلل الواقع وتحدد سبل العلاج .

والمتابع لفاعلية هذه الإستراتيجية في تحقيقها لأهدافها يجد أنا هناك فجوة تحد من فاعلية هذه الإستراتيجية تتمثل في مدى تبني فئات المجتمع لهذه الإستراتيجية ودعم أنشطتها وبرامجها.

وتتضح هذه الفجوة عند دراسة معدل النموالاقتصادى، فقد حققت مصر في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ معدل نمو الناتج المحلي بمقدار ٢٧,٥% بمتوسط سنوي ٥,٥% ومع ذلك فقد أشار تقرير البنك الدولي أن نسبة الفقراء المصريين قد إرتفع من ٢٠% عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣,٤% عام ٢٠٠٨ مما يدل على أن المؤشرات الإيجابية للإقتصاد المصري لم تنعكس على جودة الحياة بل إرتفعت نسبة الفقراء المصريين.

ويمكن أن يفسر ذلك إذا علمنا أن تكلفة التدهور البيئي في مصر كما ورد في تقرير البنك الدولي في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤ ترأو حت بين ٢,٣% إلى ٦,٤% من الناتج المحلي بمتوسط ٤,٨% سنوياً يتمثل فى تدهور للثروات الطبيعية وتدهور للهواء والتربة والموارد المائية والمناطق الساحلية ، بالإضافة إلى النفايات الصناعية وبأعتبار أن ما يصيب البيئة من اضرار هو صناعة بشرية، فالإنسان هو المشكلة والإنسان يجب أن يكون هو الحل من خلال تحقيق معدل نمو حقيقي يحقق الرفاهية ويحافظ على حق الأجيال القادمة.

إن تشتت جهود حماية البيئة والحفاظ عليها وخاصة منع حدوث الضرر البيئي هو الوجه الآخر للمشكلة وهذه الدراسة تبحث قدرة مؤسسات المجتمع المدني على توحيد الجهود لإيقاف النزيف البيئي وذلك من خلال بيان دور إتحاد الصناعات المصرية في توحيد جهود القطاعات الإنتاجية نحو تنمية حقيقية قائمة على الرقابة على عناصر التلوث ومتبنية للسياسات الانتاج الانظف وخاصا إذا علمنا أن الإنتاج الصناعي قد بلغ ١٦٢ مليار جنيه في عام٢٠٠٨.

ثانياً: فروض الدراسة .

١- توجد فروق ذات دلالة لدور إتحاد الصناعات المصرية كمؤسسة مدنية فى حماية البيئة الطبيعة.

٢- توجد فروق ذات دلالة لنقل أنشطة دباغة الجلود الى مدينة بدرعلي جهود الإستدامة فى صناعة دباغة الجلود .

٣- توجد فروق ذات دلالة لقيام قطاع صناعة دباغة الجلود بأجراءات الموائمة البيئة يظهر أثرها علي القيمة المضافة الصافية من القطاع.

ثالثاً : أهداف الدراسة .

١- تبني القطاعات الصناعية لأجراءت الموائمة البيئية من خلال مواكبة تطور الفكري المحاسبي في مجال البيئة الطبيعية .

٢-العمل على توجه إتحاد الصناعات المصرية نحو تطبيق برامج المسؤلية الإجتماعية وسياسة الإنتاج الانظف .

٣-دعم قطاع صناعة دباغة الجلود على القيام بإجراءات الرقابة علي عناصر التلوث البيئي بهدف تعظيم القيمة المضافة من صناعة دباغة الجلود .

رابعاً : مجال الدراسة .

تقتصر حدود الدراسة على قياس القيمة المضافة والفائض الإجتماعي لقطاع صناعة دباغة الجلود في الفترة من عام١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وأيضا فى ظل الأضرار التي لحقت بالمجتمع نتيجة عدم تطبيق الرقابة على عناصر التلوث **<u>وذلك من خلال :</u>**

أ- إجراء أختبار الكفاءة المطلقه لبيانات قطاع صناعة دباغة الجلود للفترة من١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ب- إجراء أختبار الكفاءة المطلقه لبيانات قطاع صناعة دباغة الجلود للفترة من١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مع حساب اثر تكلفة التلوث البيئي.

خامساً : منهج الدراسة .

إستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للقيام بدراسة الظاهرة (الآثار الإجتماعية والإقتصادية لعناصر التلوث) على المستوى الجزئي والمستوى الكلي لتقييم أثر هذه الظاهرة إقتصادياً وإجتماعياً من خلال التحليل الكيفي وإستخدام التحليل الكمي لبيان رقمي يفيد في قياس الظاهرة.

سادساً: النتائج .

١- الإنفاق الإستثماري بهدف القيام بإجراءات الموائمة البيئية يحقق الأهداف الكلية للإقتصاد القومي بالإضافة إلى حماية البيئة و كذلك المساهمة في تطبيق مفهوم الإستدامة للحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وحماية الأو ساط البيئية .

٢- تكلفة تجنب حدوث تدهور أو تصحرأو إستنزاف أو نضوب للبيئة الطبيعية أقل بكثير من تكلفة ترميم الأضرار البيئية بل إنه في كثير من الأحيان لا يمكن ترميم الضرر البيئي وخاصة الضرر الذي يصيب التنوع البيولوجي.

٣- عدم مرئية الكثير من النواتج الإقتصادية للبيئة الطبيعية في صورة سلع وخدمات بيئية ينتج عنه إهمال واسع الإنتشار للموارد الطبيعية والأو ساط البيئية ويظهر أثر ذلك من تدهور ونضوب وإستنزاف وتصحر للبيئة الطبيعية .

٤- غياب الشفافية وصعوبة الحصول على معلومات توغل السلطة التنفيذية في أعمال مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات المجتمع المدني والمعانة من الإنحرافات تشريعية يفقد هذه المؤسسات قدرتها علي التحرك على مستوى القواعد الجماهيرية و إتخاذ القرارات التي تحقق مصالح أعضائها.

٥- إنفصال غرفة دباغة الجلود عن الغرفة الأم وهي غرفة صناعة الجلود أدى إلى تضارب في المصالح بين الغرفتين ، وإنعكس ذلك على قدرة قطاع صناعة الجلود على التطوير والتحديث والوصول بالمعدلات العالمية للإنتاج.

٦- إهمال معالجة المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العمرانية الجديدة ساهم في إيجاد معوقات جديدة لعملية نقل صناعة دباغة الجلود والصناعات التابعة لها إلى منطقة الروبيكي بمدينة بدر.

سابعاً: التوصيات

١- تبني الهيئة العامة للإستثمار للإستثمارات ذات المردود البيئى وإدراجها ضمن الاستثمارات الواعدة يدعم قدرة الدولة في سعيها لتحقيق معدلات نمو حقيقية تسهم في جودة الحياة وتحافظ وتحمي حقوق الأجيال القادمة .

٢- قيام جهاز شئون البيئة بإجراء بعملية تقدير كمي للسلع والخدمات البيئية دون إشتراط قيمة سوقية للإسهم في الحفاظ على البيئة الطبيعية من التدهور والإستنزاف والنضوب والتصحر .

٣- تطوير النظام الدولي للمحاسبة القومية ١٩٩٣ حتى يتم إدخال التكاليف والمنافع البيئية عن أعمال الوحدات الإنتاجية ضمن الإطار المركزي للحسابات حتى يمكن الوصول إلى ناتج قومي معدل بيئياً (الناتج القومي الأخضر) يعبر عن النشاط الإقتصادي والبيئي لقطاعات الإنتاج القومي .

٤- تعديل القوانيين التي تعوق حركة مؤسسات المجتمع المدني وتتدخل في توجهاتها وتشكيل مجالس إداراتها وتحجب المعلومات عنها، وذلك بهدف التأسيس لحركة المجتمع المدني قوية.

٥- إعادة النظر في إنفصال غرفة دباغة الجلود عن غرفة صناعة الجلود وإجراء الدراسات اللازمة وإعادة الإندماج بين الغرفتين مرة إخري من خلال توحيد الاستراتيجيات والأهداف.

٦- العمل على إيجاد جمعيات أهلية تعبر عن تطلعات قاطني المدن الجديدة من خلال تقديم مقرات بايجارات رمزية لهذه الجمعيات وتنظيم لقاءات دورية بين ممثلي هذه الجمعيات وجهة الإدارة للتغلب على المعوقات التي تواجه المدن الجديدة .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-٢
الباب الأول : الدراسة النظرية	٣
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة .	٤
أولاً : مشكلة الدراسة.	٥-٦
ثانياً : أهمية الدراسة.	٦
ثالثاً : فروض الدراسة.	٧
رابعاً : أهداف الدراسة.	٧
خامساً : مجال الدراسة.	٧
سادساً : منهجية الدراسة.	٨
سابعاً : أنواع البيانات.	٨
ثامناً : تحليل البيانات.	٨
تاسعاً : الدراسات السابقة.	٩-١٥
الفصل الثاني :الناتج القومي والبيئة الطبيعية	١٦
تمهيد	١٧-١٨
المبحث الأول : طرق تقدير النشاط الإنتاجي للمجتمع .	١٩
أولاً : الإنتاج القومي .	٢٠
ثانياً : الناتج القومي .	٢١-٢٥
ثالثاً : الإنفاق القومي .	٢٦-٢٨
رابعاً : الدخل القومي	٢٩
خامساً : توازن الدخل القومي .	٣٠-٣٢
المبحث الثاني : المحاسبة القومية والناتج القومي .	٣٣
أولاً : التعرف على المحاسبة القومية.	٣٤-٣٥
ثانياً : تطور نظم الحسابات القومية.	٣٦-٤١
المبحث الثالث : تقييم سلع وخدمات البيئة الطبيعية	٤٥
أولاً : البيئة الطبيعية من وجهة نظر الإقتصاديين.	٤٦-٤٧
ثانياً : البيئة الطبيعية من وجهة نظرأيكولوجية .	٤٨
ثالثاً : الوصف العيني والكمي لعناصر البيئة الطبيعية .	٤٩-٥٤
الفصل الثالث : دور إتحاد الصناعات المصرية في دعم الجهود البيئية	٥٥
تمهيد	٥٦
المبحث الأول : المجتمع المدني .	٥٧
أولاً : المجتمع المدني نظرة تاريخية .	٥٨-٦١
ثانياً : المجتمع المدني في الحضارة الإسلامية .	٦٢-٦٤
ثالثاً : نشأة مؤسسات المجتمع المدني في مصر .	٦٥-٦٨

المبحث الثاني : دور الأمم المتحدة في دعم مؤسسات المجتمع المدني	٦٩
أولاً- ماهية البنك الدولي.	٧٠
ثانياً- البنك الدولي والمجتمع المدني .	٧١
ثالثاً- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .	٧٢
رابعاً - برنامج الأمم المتحدة للبيئة .	٧٣
خامساً : الأمم المتحدة وماهية المجتمع المدني .	٧٤
المبحث الثالث : إتحاد الصناعات نشأته وأهدافه وروافده .	٧٥
أولاً : نشأة إتحاد الصناعات المصرية.	٧٦-٧٧
ثانياً : الغرف الصناعية التابعة لإتحاد الصناعات المصرية.	٧٨-٨٤
ثالثاً : إتحاد الصناعات المصرية وتوفيق الأوضاع البيئية .	٨٥-٨٦
الباب الثاني : الدراسة التطبيقية	٨٧
الفصل الرابع : صناعة دباغة الجلود وأثرها على البيئة الطبيعية	٨٨
تمهيد	٨٩
المبحث الأول :البيئة والتلوث البيئي .	٩٠
أولاً : مفهوم البيئة	٩١
ثانياً : الخدمات البيئية	٩٢-٩٣
ثالثاً : التلوث البيئي	٩٤-٩٥
رابعاً : الإنفاق البيئي	٩٦-٩٧
خامساً : المتغيرات البيئية .	٩٨-٩٩
المبحث الثاني : صناعة دباغة الجلود .	١٠٠
أولاً : لمحة تاريخية عن دباغة الجلود .	١٠١
ثانياً : التعريف بالجلود وأنواعها .	١٠٢-١٠٤
ثالثاً : عملية دباغة الجلود .	١٠٥-١٠٦
رابعاً : الأثر البيئي لصناعة دباغة الجلود .	١٠٧-١٠٨
المبحث الثالث : مشاكل صناعة دباغة الجلود	١٠٩
أولاً : المعوقات الفنية	١١٠-١١١
ثانياً : المعوقات التسويقية .	١١٢
ثالثاً : المعوقات التمويلية .	١١٢
رابعاً : المعوقات العامة .	١١٣-١١٤
الفصل الخامس : الآثار البيئية والإقتصادية لأجراءات الموائمة البيئية لصناعة دباغة الجلود .	١١٥
تمهيد	١١٦
المبحث الأول : نقل صناعة دباغة الجلود لمدينة بدر	١١٧
أولا : تجربة المدن الجديدة	١١٨-١٢١
ثانياً : أسباب نقل صناعة دباغة الجلود .	١٢٢-١٢٣
ثالثاً : أهداف نقل المدابغ إلى مدينة بدر .	١٢٥-١٢٦
رابعاً : مدينة بدر إحدى المدن الجديدة .	١٢٧
المبحث الثاني : الجهود المبذولة لتطبيق الإستدامة في صناعة دباغة الجلود.	١٢٩
أولاً : التنمية المستدامة ودرها في حماية البيئة الطبيعية.	١٣٠-١٣١
ثانياً : نقل دباغة الجلود للروبيكي بمدينة بدر .	١٣٢-١٣٣

ثالثاً : مركز تحديث الصناعة .	١٣٤
رابعاً : مركز تكنولوجيا الجلود.	١٣٥
خامساً : مشروع الأيكوتان .	١٣٦
سادسا : صعوبات في تطبيق الإستدامة .	١٣٧
المبحث الثالث : تقييم الآثار البيئية والإقتصادية لصناعة دباغة الجلود .	١٣٨
أولاً : المقدمة.	١٣٩
ثانياً : تحديد الربحية القومية للقطاع محل الدراسة.	١٤٠-١٤٢
ثالثاً : إختبار الكفاءة المطلق لبيانات قطاع صناعة دباغة الجلود في الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .	١٤٢-١٤٤
رابعاً :إختبار الكفاءة المطلق لقطاع صناعة دباغة الجلود في الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مع حساب أثر تكلفة التلوث البيئي	١٤٤-١٤٦
الفصل السادس : اختبارات الفروض و النتائج والتوصيات	١٤٧
أولاً : اختبارات الفروض	١٤٨-١٥٠
ثانياً: النتائج.	١٥١
ثالثاً : التوصيات.	١٥٢
مراجع الدراسة	١٥٣
اولا:المراجع العربية	١٥٤-١٥٦
ثانياً: الرسائل العلمية و الدرسات و الدوريات والتقرير	١٥٧-١٥٩
ثالثاً:المراجع الاجنبية و المواقع الالكترونية	١٦٠-١٦١